«المعايير الدولية لتبادل المعلومات البيئية»

الدكتور عباسة طاهر
أستاذ محاضر «أ»
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة مستغانم

الأستاذ عيساوي سفيان
باحث في الدكتوراه
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة مستغانم

مقدمة:

مما لاشك فيه أن فكرة الأمن الدولي البيئي عادت مطلبا أساسيا لتدعيم حقوق الإنسان في الرفاهية الصحية وتقليل حجم الأضرار البيئية العابرة للحدود الدولية، ولذلك تعد مسألة المعلومة البيئية من أهم المسائل الحقوقية في القانون الدولي المعاصر، كون أنها لم تعد حكرا على الدول فقط، بل تعدت أبعادها مختلف الفواعل الدولية والداخلية نتيجة ظهور آخر مستجدات التنمية المستدامة، على أساس أن القانون الدولي قد ساهم بشكل كبير في إظهار مبدأ الحق في الحصول على المعلومات البيئية .

إن الاعتراف بالحق في الحصول على المعلومات البيئية يرتبط ارتباطا وثيقا بالإقرار المتنامي بمختلف حقوق الإنسان، خاصة منها الحق في الأمن البيئي الناتج عن سلامة المناخ والمحيط الطبيعي، ولذلك فقد أصبح موضوع التبادل الدولي للمعلومات البيئية أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية التي التزمت الدول بتحقيقها ضمن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة المسطر بين عامي 2017 و 2025 [1] ، وباستقراء مختلف

(1) - بحث منشور على الموقع: https://www.cbd.int/nbsap/- راجع أيضا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 2017/2025.

القواعد الدولية، نجد أن المعلومة البيئية تهدف خصوصا إلى الحيلولة دون وقوع خطر الاختراعات الحديثة ذات التأثيرات الجانبية بالغة الخطورة على المناخ والبيئة، وذلك عن طريق تبادل الخبرات والنصوص القانونية التي تحمي الأوساط البيئية.

فالتحديات المتعددة والصدمات البيئية التي تواجهها بلدان العالم فيما يتصل بمكافحة التلوث البيئي والسيطرة على أزمة الاحتباس الحراري ، لها تداعيات إقليمية على مضمون التنمية البيئية، كما أن انعدام المساواة في مشاركة المعلومات البيئية وإمكانية الحصول عليها له عدة آثار خطيرة، بالنظر إلى الأضرار البيئية العابرة للحدود، وانتشار الملوثات التي أصبحت مصدر خطر على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ولذلك أكدت الدول الأعضاء في إعلان الألفية أنها ستسخر جميع جهودها في سبيل تعزيز البيئة وتدعيم انتشار المعلومات في دول العالم، فضلا عن احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دوليا، وبذلك سلّمت نهائيا بأن التحرر من الفاقة والخوف البيئي ضروري لكنه غير كاف، فكل إنسان له الحق في أن تسلم له المعلومة بكرامة واحترام، ولذلك تعتبر حماية وتعزيز القيم العالمية البيئية المتمثلة أساسا في سيادة القانون وتكريس حقوق الإنسان البيئية غايتين في حد ذاتهما، وهما أيضا عنصران أساسيان لكفالة عالم يسود فيه العدل والاستقرار وتتوافر فيه الفرص، وبالتالي لن يكلل أي برنامج أمني بيئي أو أي حملة إنمائية بالنجاح دون الاستناد على الدعامة القوية المتمثلة أساسا في احترام حق الإنسان في الحصول على المعلومات البيئية، ومنه فإن إشكالية هذا الموضوع تتمثل في ما مدى فعالية النظام الدولي لتبادل المعلومات في تحقيق الأمن البيئي للإنسان؟

لمعالجة هذه الإشكالية لابد من تحديد أهم المواثيق الدولية المعنية بكفالة حق الحصول على المعلومة البيئية «المحور الأول»، لنعرج بعدها إلى إبراز دور هذا الحق في تجسيد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للألفية «المحور الثاني» ، على نحو يمكننا من قياس مدى فعالية المعلومة البيئية في تحقيق الأمن البيئي للإنسان «المحور الثالث».

المحور الأول: حق الحصول على المعلومات البيئية في المواثيق الدولية.

يقصد بالمعلومة البيئية: « أي معلومات، في شكل مكتوب أو منظور أو مسموع أو إلكتروني أو في أي شكل مادي آخر»[1]، وقد أقرت الحكومات أثناء المؤتمرات الدولية البيئية بأن إتاحة المعلومات البيئية على المستوى الدولي أمر حيوي لتحقيق الأهداف الإنمائية، كما حددت في هذا السياق ضرورة الحاجة إلى رفع كفاءة الأنشطة البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة، والتي تعتبر من المجالات الرئيسية التي تثير القلق والحاجة إلى تعزيز التقييم والمعارف العلمية البيئية، وقد تم الإقرار بأن المعلومة البيئية والتكنولوجيا لها أهمية حيوية في تحقيق الأهداف الإنمائية، كما أن التعاون في مجال المعارف البيئية وسيلة رئيسية لزيادة التماسك بين شتى دول العالم، حيث أن المعارف المتقاسمة تشجع الإجراءات المتسقة[2].

تعد المعلومات القاعدة الأساسية لاتخاذ القرارات السليمة في الأبحاث العلمية المختلفة، ونتيجة لقاعدتها الواسعة فقد تطورت مفاهيمها، ونتجت عنها مصطلحات كثيرة ارتبطت بها [3]، والتي نجد من بينها وأهمها مصطلح «المعلومة البيئية» المكرس حاليا في العديد من قواعد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، ويقوم القانون الدولي بدور هام و حاسم في حماية حقوق الإنسان البيئية ، سواء كان ذلك في زمن السلم أو زمن النزاعات المسلحة ، وقد تعززت حماية حقوق الإنسان في مواجهة الانتهاكات التي عانتها الشعوب من الأنظمة المستبدة من ناحية أولى، وفي مواجهة ما أفرزته الحروب من آلام وويلات ودمار من ناحية ثانية، الأمر الذي تطلب إحداث تعديلات جذرية في طبيعة وبنية

(1) - الفقرة 03 من المادة 02 من الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، حزيران 1998.

(2) - برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إستراتيجية الرصد البيئي2020 ، أسلوب الإدارة البيئية الدولية، على الموقع:www.unep.org/GC/GC24/download.asp?ID=273

(3) - السعيد مبروك إبراهيم، المعلومات و دورها في دعم و اتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب و النشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2015، ص 13.

القانون الدولي العام التقليدي، خاصة في ظل وقوف العديد من الحكومات ضد مبادئ حقوق الإنسان دوليا، وقد شهد القانون الدولي للبيئة تطورا هاما في ضبط وتنظيم وتقييد يد الدول في التعاطي مع شعوبها، وشكلت الحرب العالمية الثانية محطة نوعية وفارقة، في تطور وحماية البيئة الطبيعية في زمن السلم وزمن النزاعات المسلحة معا كونها أدت إلى ترسيخ قناعة مفادها وجود نوع من الموازنة، والتلازم بين احترام حقوق الإنسان في المجال الداخلي و حماية الأمن البيئي الدولي[1].

أولا-تكريس حق الحصول على المعلومات في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:

هو أول بيان دولي أساسي يتناول حقوق كافة أعضاء الأسرة الإنسانية، وهي حقوق غير قابلة للتصرف أو الانتهاء[2]، و تعتبر المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[3] الأساس القانوني الأول لحرية تداول المعلومات البيئية حيث تضمنت الحماية المكفولة لحرية الرأي والتعبير المنصوص عليها في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الحق حرية تداول المعلومات، وذلك في ثلاث نطاقات رئيسية، حيث يتمثل النطاق الأول لممارسة هذا الحق في التماس المعلومات سواء أخذت هذه المعلومات صيغة الأنباء أم أخذت صيغة الأفكار، أما النطاق الثاني فهو الحق في تلقي المعلومات آي استلامها من الغير، والنطاق الثالث يتعلق بالحق في نقل المعلومات أي نشرها أو إذاعتها وقد جاء النص غير مقيد لممارسة هذا الحق بنطاق مكاني معين[4]، وللإعلان قيمة أدبية كبيرة

(1) - علي محمد الدباس، حقوق الإنسان وحرياته و دور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان،2009، ص 29.

(2) - أكرم حسن ياغي، الوجيز في القواعد القانونية لحقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013، ص 34.

(3) - تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.1948 :" لكل شخص حقُّ التمتع بحرّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباءُ والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود."

(4) -اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 217 ألف د 3 -المؤرخ في 10 كانون الأول ديسمبر 1948 .

ولكن ليست له قوة إلزام قانونية [1]، بل انه أكد على عدم اعتبار الحدود كذلك لم يقصر النطاقات الثلاثة لممارسة الحق على العلاقة بين الأفراد والجهات الحكومي بل جاء عاما بحيث يشمل حق الأفراد في استقاء المعلومات والمعرفة سواء كانت لدى جهات حكومية أو غير حكومية أو أفراد، و أهم ما يميز نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في معرض حماية تداول المعلومات انه لم يقيد ممارسة هذا الحق بأية قيود وهو ما تجاوزته المواثيق الدولية التي تلته على النحو القادم [2].

ثانيا- بشأن العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966 :

أقرت الفقرة 02 من المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[3] الحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات بطريقة مشابهة لما جاءت به المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من حيث نطاق ممارسة الحق وعدم اعتبار الحدود الجغرافية أو نوع الوسيلة المستخدمة، وقد حدد نص المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية نطاقا واضحا لتطبيق الاستثناءات السابقة، يتمثل في أن تكون المعلومات منصوص عليها بموجب القوانين الدولية والوطنية، إلا أن نص المادة 19 يؤخذ عليه أنه كرر نفس الإشكالية التي تخدم تشريعات الكثير من الدول الديمقراطية والاستبدادية على السواء وهو أنه لم بضع تعريفات واضحة للاستثناءات الواردة على حرية تداول المعلومات في مجال الأمن القومي والنظام العام[4].

(1) - حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص 54.

(2) - نص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.«

(3) - نصت الفقرة 02 من المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أنه : « لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.»

(4) -المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية :» لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة".

ثالثا- بشأن العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية1966 :

أكدت الفقرة الأولى بند'أ, ب' والفقرة الثالثة من المادة 15 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية[1] على الحق في المعرفة واستقاء المعلومة، ولكن بصيغة مختلفة عن تلك التي وردت في كل من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، حيث جاءت الصيغة هنا ملموسة ومحددة أكثر ويبين ذلك من تأكيد المادة 15 على حق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي، وهو ما يدخل في نطاق طلب المعرفة والتماس المعلومات كذلك إلزام الدول الأطراف في هذا العهد بموجب الفقرة الثالثة منه باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي، ومن البديهي أن هذين المجالين لا يمكن الولوج إليهما دون أن يكون الحق في المعرفة وحرية تداول المعلومات مكفولان من جانب الدول الأطراف في هذا العهد والتي من بينها الجزائر والدول العربية بشكل خاص مع امتلاك الحكومات للمصادر الأساسية للمعلومات وسيطرتها على وسائل نشرها وإتاحتها[2].

(1) - تنص المادة 15 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنه: «
1/ تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:
أ) أن يشارك في الحياة الثقافية،
ب)أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته،
ج) أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعه.
2/ تراعى الدول الأطراف في هذا العهد، في التدابير التي ستتخذها بغية ضمان الممارسة الكاملة لهذا الحق، أن تشمل تلك التدابير التي تتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنماؤهما وإشاعتهما.
.3/ تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.
.4/تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة.»

(2)- تنص المادة 15 من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» على أنه:" تقر الدول الأطراف في هذا العهد بأن من حق كل فرد:
أ- أن يشارك في الحياة الثقافية،
ب- أن يتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاتها

رابعا- تداول المعلومات في نظام الأمم المتحدة:"الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة أنموذجا".

اعترفت منظمة الأمم المتحدة مبكرا بحرية تداول المعلومات كحق من حقوق الإنسان وذلك بموجب القرار رقم 09 /1 الذي تبنته الجمعية العامة عام 1937 في انعقادها الأول، والذي نص على:" أن حرية المعلومات حق أساسي من حقوق الإنسان وأنها المحك لكل الحريات الأخرى التي تتبناها منظمة الأمم المتحدة" ، بحيث أضحت لحماية البيئة و تنميتها الأهمية على المستوى الدولي و الإقليمي، بعد أن تحول موضوع حماية البيئة إلى محل دراسة معمقة عند الكثير من الخبراء الدوليين في السنوات الأخيرة.[1]

خامسا-المعلومة البيئية في ظل مؤتمر ستوكهولم سنة 1972:

أمام تزايد الأخطار البيئية وتفاقم مشاكلها، وبناءا على اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، دعت الجمعية العامة في 03 ديسمبر 1972 إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية، وقد عقد هذا المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد تحت شعار " فقط أرض الوحدة"[2]، مستهدفا تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم إلى حفظ البيئة البشرية وتنميتها، وكذلك بحث السبل لتشجيع الحكومات والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لإتاحة المعلومة البيئة وتحسينها، وقد صدر عن هذا

ج- أن يفيد من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن أي أثر علمي أو فني أو أدبي من صنعها يتطلبها صيانة العلم والثقافة وإنمائها و إشاعتها

- .تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد باحترام الحرية التي لا غنى عن هذا للبحث العلمي والنشاط الإبداعي.

- .تقر الدول الأطراف في هذا العهد بالفوائد التي تجنى من تشجيع وإنماء الاتصال والتعاون الدوليين في ميداني العلم والثقافة."

(1)-Michelle Kergoat, protection de l'environnement, liberté et droit de l'homme, in liberalisme et protection de l'environnement, l'harmattan, Paris 1999. P. 259

(2) - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007، ص 81.

المؤتمر إعلان عن البيئة الإنسانية يتضمن أول وثيقة دولية تعنى بمبادئ العلاقات بين الدول في شأن البيئة وكيفية التعامل معها والمسؤولية عما يصيبها من أضرار بالإضافة إلى خطة العمل الدولي وهي تتكون من 109 توصية و26 مبدأ[1]، أما بخصوص المبادئ والتوصيات التي تضمنها هذا الإعلان، فإنها أبرزت بوضوح ضرورة التزام الدول بحماية البيئة الإنسانية والمحافظة عليها من خطر التلوث، كما أن هذا التلوث يجب أن يترجم إلى واجبين أولهما واجب اتخاذ الإجراءات الداخلية اللازمة لمنع حدوث تلوث يصيب البيئة، وثانيهما واجب التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات المتخصصة في هذا المجال، وذلك مع التأكيد على مسؤولية الدولة عن أية أضرار قد تصيب البيئة الإنسانية نتيجة للأنشطة التي تقوم بها أو تحدث على إقليمها[2]، وتهدف اتفاقية "ستكهولم" للملوثات العضوية الثابتة، المؤرخة 22 أيار/مايو 2001 إلى حماية الصحة البشرية والبيئة من الملوثات العضوية الثابتة، فالفقرة 1من المادة 10 تتضمن على أن يعمل كل طرف، في حدود قدراته، على تشجيع وتيسير تزويد الجمهور بجميع المعلومات المتاحة عن الملوثات العضوية الثابتة وكفالة سبل وصول الجمهور إلى المعلومات العامة واستكمال هذه المعلومات باستمرار، وتدعو المعاهدة أيضاً إلى وضع برامج تثقيف وتوعية للجمهور، وخاصة للنساء والأطفال والأقل حظاً من التعليم حسب الفقرة الفرعية 1(ج) من المادة 10، والأطراف ملزمة أيضاً بموجب الاتفاقية بإتاحة نتائج أنشطة البحث والتطوير والرصد المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة لعامة الجمهور في حينها وعلى أساس منتظم حسب الفقرة الفرعية 2(ه) من المادة 11، وتتضمن الاتفاقية على أنه وإن كان من واجب الأطراف التي تتبادل المعلومات عملاً بهذه الاتفاقية حماية أية معلومات سرية، فإن المعلومات المتعلقة بصحة وسلامة البشر والبيئة لا تعد معلومات سرية حسب الفقرة 05 من المادة9.

(1) - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، المرجع السابق، ص 82.

(2) - نفس المرجع، ص 83.

لقد عمل المبدأ 21من إعلان ستوكهولم[1]على التوفيق بين مسألتين غاية في الأهمية، تتعلق المسألة الأولى بحرية ممارسة الدولة ما تشاء من أنشطة استثمارية لمواردها في حدود سيادتها الإقليمية، والمسألة الثانية تتعلق بإلزامية ألا تتسبب هذه الحرية في الإضرار ببيئة الغير أو خارج الحدود السيادية لها، مثل المواقع التي تشكل تراثا مشتركا للعالم أجمع[2]، ويعد المبدأ 21 تأكيدا لمبدأ عام من مبادئ القانون الدولي[3]، كما أنه لا غنى عنه في إبرام أية اتفاقيات دولية أو إقليمية تتعلق بحق تداول المعلومات البيئية التي تشكل الركيزة المثلى للمسؤولية عن الأضرار البيئية، ويمثل مؤتمر ستوكهولم بحق حجر الزاوية في نشأة القانون الدولي للبيئة كفرع مستق وحديث للقانون الدولي العام[4]، ورغم ما تمخض عن هذا المؤتمر من مبادئ وتوصيات لا نجده يرتقي إلى مرتبة الالتزام القانوني الكامل[5]، إلا أن القيمة الحقيقية لما أسفر عنه هذا المؤتمر تكمن في صحوة الضمير العالمي الذي بدأ يشعر ويتجاوب مع نواقيس الخطر التي تنذر بتدمير

(1) - نص المبدأ21 من إعلان ستوكهولم على أن: « الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حق سيادي في استثمار مواردها طبقا لسياستها البيئية الخاصة، وهي تتحمل مسؤولية ضمان أن الأنشطة المضطلع بها داخل حدود ولايتها أو تحت رقابتها لا تضر ببيئة دول أخرى أو ببيئة مناطق تقع خارج حدود الولاية الوطنية.».

(2) - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المرجع السابق، ص 84.

(3) - تتميز المبادئ العامة للقانون الدولي باعتبارها موجودة في القانون الدولي وحده، وهي مبادئ يغلب عليها النشاط المشترك للقاضي الدولي والدبلوماسية التشريعية للدول، نقلا عن: عبد العزيز قادري، الأداة في القانون الدولي، المصادر، دار هومه، الجزائر، 2009، ص 447.

(4) - ينصرف مصطلح القانون الدولي للبيئة إلى «مجموعة القواعد والمبادئ القانونية التي تستهدف صيانة البيئة وحمايتها من الخطر الذي يهدد سلامتها وتعريتها من كافة العناصر الحياتية»، تفصيلا في ذلك راجع: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 336.

(5) - - ينصرف الرأي الراجح في الفقه إلى اعتبار أن إشكالية أساس إلزامية القاعدة القانونية الدولية هي ذات أهمية عملية ضئيلة، فهي أولا مشكلة غير قانونية إلى حد كبير لأنها تتعلق بدراسة اعتبارات اجتماعية ومعنوية خارج دائرة القانون، ومن جهة ثانية يمكن القول أنه ليس هناك دولة واحدة في العالم يراودها الشك حول الصفة الوضعية الملزمة لقواعد القانون الدولي العام، تفصيلا في ذلك راجع: أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام المفهوم والمصادر، الطبعة الرابعة، دار هةمه، الجزائر، 2011، ص 45.

البيئة نتيجة التلوث، وبدأت نسبته تتزايد بمعدلات سريعة مع التطورات العلمية الحديثة، كما لا يمكن إنكار الآثار الإيجابية التي تمخض عنها هذا المؤتمر، فهو يمثل مرحلة انتقالية هامة في تاريخ النظام الدولي تمثلت في بدأ خطوات جماعية نحو حماية البيئة العالمية وتجنيبها كوارث التلوث، فقد أرسى مبدأ أساسي في نطاق التنظيم الدولي يتمحور حول مسؤولية الدولة عن أية أضرار تحدثها للدول الأخرى خارج الحدود، كما عملت مبادئ ستوكهولم على بناء قاعدة فكرية أساسها حماية البيئة ونشر المعلومات على المستوى الجغرافي، على أساس أن معظم التقارير الصادرة من الدول في هذه القمة تدعوا إلى ضرورة تطوير العلاقات بشأن حماية البيئة[1]، وقد كان مؤتمر ستوكهولم عام 1972 أول تجمع عالمي أدخل كلمة بيئة في عنوانه، وتعتبر أول بادرة دولية من قبل مؤتمر يحاول استكشاف العلاقة بين حماية البيئة والتنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، كما وأن حوار المؤتمر كان يدور حول حاجة الدول النامية لتنمية اقتصادية من أجل رفع المستوى المعاش وإزالة حالة الفقر لمجتمعات تلك الدول دون التأثير على البيئة مع الاستهلاك المتزايد من الطاقة ومصادر المواد الأولية.[2]

سادسا- بشأن المؤتمر الدولي "ريودي جانيرو" سنة1992.

عقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية قمة الأرض بمدينة ريودى جانيرو بالبرازيل في الفترة من3 إلى14يونيو سنة1992تحت مظلة الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر بحق الأكبر والأوسع انتشارا نظرا للعدد الهائل من المشاركين فقد كان أكبر اجتماع عالمي[3]

(1) - Jean-Marc Lavieille, Droit international de L'environnement, 2e édition mise à jour, Ellipses, Paris, 2004, p 28.

(2) - نعيم محمد علي إبراهيم، النتائج الإيجابية المستقبلية للتنمية البيئية المستدامة، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن، العدد الرابع، جامعة كربلاء، العراق، 2010، ص 50.

(3) - المعروف أن هذه القمة كانت الأولى من نوعها من حيث إنها تشكل القاسم المشترك بين الشعوب سواء كانت غنية أو فقيرة كبيرة أم صغيرة متقدمة أم نامية، وذلك للتباحث في إيجاد الحلول والمعالجات من أخطار البيئة التي تهدد البشرية على الكرة الأرضية، وجاء في البيان الافتتاحي لهذا المؤتمر ليؤكد أن كوكب الأرض والجنس البشري في خطر وإننا بحاجة إلى تحقيق توازن قابل للبقاء ومنصف بين البيئة والتنمية.

في التاريخ، حيث حضره ثلاثون ألفا من ممثلي178دولة ومائة وثلاثة من رؤساء الدول والحكومات اجتمعوا من أجل حماية كوكب الأرض وموارده ومناخه ووضع سياسة النمو العالمي والقضاء على الفقر مع المحافظة على البيئة [1]، واستغرق هذا المؤتمر اثني عشر يوما، ثم ألقى الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة كلمة افتتاح المؤتمر، وأكد فيها أن الأرض مريضة بالتخلف والتقدم معا، كما أن الدول الأغنى تتحمل النصيب الأكبر من مسئولية تلويث الأرض، وأن الجميع معنيون أهل الشمال الغنى وأهل الجنوب الفقير، لأن الأرض بيتهم المشترك[2]، وقد انقسم المؤتمرون إلى اتجاهين أساسيين، فدول الشمال الغنى ترى أن حماية البيئة هي الهدف الأهم للمؤتمر ما لم تصطدم بمصالحها الاقتصادية، ودول الجنوب الفقير تؤكد أن الهدف من المؤتمر هو التنمية ومحاربة الفقر ولو على حساب البيئة واستنزاف الموارد واجتثاث الغابات، واختتم المؤتمر أعماله بتوقيع ثلاث اتفاقيات وقع عليها أكثر من150دولة هي:

أ/ الاتفاقية الأولى: وتتعلق بالتنوع الحيوي وهي تهدف إلى حماية الكائنات الحية الحيوانية والنباتية المهددة بالانقراض.

ب/ الاتفاقية الثانية: اتفاقية مناخ الأرض وتتعلق بالتغيرات المناخية ومكافحة ارتفاع درجات الحرارة عن طريق الحد من انبعاث الغازات المسببة لسخونة الجو.

ج/ الاتفاقية الثالثة: معاهدة الغابات والمساحات الخضراء.[3]

ومن أبرز الأسباب التي دعت إلى عقد هذا المؤتمر نجد: حماية الغلاف الجوي وطبقة الأوزون، مكافحة إزالة الغابات، مكافحة التصحر والجفاف، حفظ التنوع البيولوجي، اعتماد سلوك الإدارة السليمة بيئيا للنفايات الخطرة والنفايات المشعة، حماية المياه العذبة وامتداداتها من التلوث، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية وإدارة موارد الأراضي، النظر في ارتفاع عدد سكان العالم والتزايد المخيف لشعوب العالم الثالث، تحسين ظروف العيش والعمل عن طريق استئصال الفقر ووقف التدهور البيئي، تفصيلا في ذلك راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014/2015، http://www.un.org/.

(1) - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المرجع السابق، ص 88.

(2) - نفس المرجع، ص 90.

(3) - معمر رتيب محمد عبد الحافظ، المرجع السابق، ص 91.

تكمن أهمية أول قمة للأرض في "ريو" في أنها قد وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة عن البيئة محولة نظرة الأجندة الكونية إلى تفعيل مشروع المعلومة البيئية، وذلك من خلال إثارة اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية، كما مهدت هذه القمة الطريق أمام مفهوم المعلومة البيئية لاختراق الخطاب الاقتصادي والسياسي، ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بإتاحة الفرص لتحقيق التنمية المستدامة ونشر المعلومات المتعلقة بالبيئة، وقام المؤتمر بالفعل بصياغة قانون دولي بيئي، فمثلا تلزم مادة 27 من إعلان ريو حول التنمية والبيئة الدول والشعوب بتطوير "قانون دولي في مجال التنمية المستدامة"، كما تنعكس الخطوط العريضة لطبيعة ومحتوى القانون الدولي في مجال التنمية المستدامة بشكل واضح في اتفاقيتين تم تبنيهما في مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية UNCED، وهما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغير المناخي واتفاقية التنوع البيئي اللتان تمثلان أدوات قانونية دولية لمعالجة المسائل الاقتصادية والبيئية بأسلوب متكامل، فقد تم الاعتراف بأهمية المعلومة البيئية وعلاقتها بالتغيرات المناخية ضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي الذي يهدف أساسا إلى العمل على استقرار تركز الغازات الدفئية GHGs في الغلاف الجوي، كما يشير البند الرابع من المادة الثالثة إلى أن للأطراف حق تعزيز التنمية المستدامة وعليها هذا الواجب، وينبغي أن تكون السياسات والتدابير المتخذة لحماية النظام المناخي من التغير الناجم عن نشاط بشري، ملائمة للظروف المحددة لكل طرف، كما ينبغي لها أن تتكامل مع برامج التنمية الوطنية، مع مراعاة أن التنمية الاقتصادية ضرورية لاتخاذ تدابير لتناول تغير المناخ[1].

سابعا/ الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات البيئية «آرهوس» 1998.

(1) - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.

اتفافية «آرهوس» الموقعة في الدانمرك، بتاريخ 25حزيران/يونيه 1998 هي عبارة عن اتفاق بيئي متعدد الأطراف، من خلاله يتم تأمين فرص متزايدة وشفافة وذات إجراءات تنظيمية موثوق بها للمواطنين بهدف الوصول إلى المعلومات البيئية، وهي وسيلة لتعزيز شبكة الإدارة البيئية واستحداث علاقة جديرة بالثقة وتفاعل بين المجتمع المدني والحكومات، وإضافة آلية جديدة الغرض من إنشائها تعزيز قيمة المشاركة الشعبية في عملية صنع القراروضمان الوصول إلى العدالة، حيث تقود "الإدارة البيئية بالإعلان" إلى التحول نحو مجتمع مسؤول بيئيًا، وقد تمت صياغة اتفاقية "آرهوس" من قبل الحكومات الأوروبية، مع المشاركة المطلوبة بشدة من المنظمات غير الحكومية وهي ملزمة قانونيًا لجميع الدول التي صدقت عليها وأصبحت طرفًا فيها، ومن ضمن من صادقوا على الاتفاقية السوق الأوروبية المشتركة، التي عليها بالتالي مهمة ضمان الالتزام ليس فقط داخل الدول الأعضاء، ولكن في مؤسساتها أيضًا التي تؤدي واجبات إدارية عامة، على جميع الأطراف الالتزام لتعزيز المبادئ الواردة في الاتفاقية، واستكمال تقرير وطني والذي عادة ما يضم عملية تشاورية شفافة وفقا للمشروع الدولي المتعلق بالتنمية البيئية المستدامة.[1]

اتفاقية «آرهوس» هي منهجية قائمة على الحقوق: للجمهور، سواء أجيال الحاضر أو المستقبل، وتتمحور مهمتها حول حق المعرفة والعيش في بيئة صحية، وثمة اختلاف بين «الجمهور» الذي يضم جميع أطراف المجتمع المدني، وبين «الجمهور المعني» والذي يضم هؤلاء الأشخاص أو المنظمات المتأثرة أو المهتمة بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة مثل المنظمات البيئية غير الحكومية، السلطات العامة، والمؤسسات الدولية، والهيئات المخصخصة التي لديها مسؤوليات عامة أو تعمل تحت رقابة الهيئات العامة، ويتم استبعاد القطاع الخاص حيث يُعتمد الإفصاح عن المعلومات على التطوع، والممارسات غير الإلزامية، والهيئات التي تعمل بصفة قضائية أو تشريعية،

(1) - Reethu Singh and N. Soujanya , Green GSDP for Sustainable Development, Biodiversity for Sustainable Development, Springer International Publishing, Switzerland, 2017, p 155.

ونجد من بين الأحكام الهامة الأخرى في هذه الاتفاقية مبدأ «عدم التمييز» حيث يجب توفير جميع المعلومات بغض النظر عن موطن أو جنسية طالبها، والطبيعة الدولية للاتفاقية، وأهمية تعزيز التعليم البيئي للجمهور.[1]

الركائز الثلاث لاتفاقية آرهوس

1/ الوصول إلى المعلومات: من حق كل مواطن الوصول إلى المعلومات البيئية بصورة سهلة وشاملة، وعلى السلطات العامة توفير جميع المعلومات المطلوبة وجمعها ونشرها في الوقت المناسب وبشكل يتسم بالشفافية، ولها أن ترفض فعل ذلك في ظروف معينة فقط[2].

2/ المشاركة العامة في صنع القرار: حيث يجب إبلاغ الجمهور بجميع المشاريع ذات الصلة وأن تتاح لهم فرصة المشاركة في صنع القرارات وعملية التشريع، كما يمكن لصناع القرار الاستفادة من معارف وخبرات الجمهور؛ حيث تعتبر هذه المساهمة فرصة ممتازة لتحسين جودة القرارات البيئية والنتائج وكذلك لضمان شرعية الإجراءات.[3]

(1) - نصت الفقرة 09 من المادة 03 من اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة 1998 على أنه: « تتاح للجمهور، في حدود الأحكام ذات الصلة من هذه الاتفاقية، فرص الحصول على المعلومات عن البيئة والمشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، دون تمييز على أساس المواطنة أو الجنسية أو مكان الإقامة، وفي حالة الشخصية الاعتبارية، دون تمييز على أساس مكان تسجيل مقرها أو المركز الفعلي لأنشطتها.».

(2) - نصت الفقرة 01 من المادة 04 من اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة 1998 على أنه: « يكفل كل طرف مع مراعاة أحكام الفقرات التالية من هذه المادة، قيام السلطات العامة، استجابة لطلب الحصول على معلومات عن البيئة، بإتاحة هذه المعلومات للجمهور، في إطار أحكام التشريع الوطني بما في ذلك، عندما يطلب إليها ذلك، ومع عدم الإخلال بما يرد في الفقرة الفرعية (ب) أدناه، إتاحة نسخ عن الوثائق الفعلية التي تتضمن هذه المعلومات....»

(3) - نصت الفقرة 06 من المادة 06 من اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة 1998 على أنه: « يشترط كل طرف من السلطات العامة المختصة أن تتيح للجمهور المعني إمكانية الإطلاع مجانا على كل ما يتصل بعملية اتخاذ القرارات المشار إليها في هذه المادة من معلومات تكون متاحة وقت عملية إشراك الجمهور، من أجل دراسة هذه المعلومات، عندما يطلب إلى الطرف ذلك إذا كانت تقتضيه أحكام القانون الوطني، حالما تصبح هذه المعلومات

3/ اللجوء للقضاء: للجمهور الحق في التظلم القضائي أو الإداري إذا قام أي طرف بانتهاك القانون البيئي ومبادئ الاتفاقية أو لم يلتزم بهما[1].

المحور الثاني: دور المعلومات البيئية في تجسيد البرنامج الإنمائي للألفية.

عقد المؤتمر العالمي للألفية في مقر الأمم المتحدة للألفية عام 2000، وقد شارك فيه 147 رئيس دولة وحكومة وسمي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، وصدر عنه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الأهداف الإنمائية للألفية حقوقا إنسانية على المستوى العالمي[2]، وتضمن هذا الإعلان سبعة محاور تعتبر من أهم القضايا السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المطروحة على الصعيد الدولي والإفريقي في الوقت الحاضر، وهي قضايا السلم والأمن ونزع السلح، والتنمية، والقضاء على الفقر، وحماية البيئة المشتركة وحقوق الإنسان، والديمقراطية والحكم الراشد، وحماية الفئات الضعيفة، وتلبية الاحتياجات الخاصة لإفريقيا، وتعزيز الأمم المتحدة، وجاءت الأهداف التي صدرت ضمن هذه المحاور مع بعض الاختلاف مشابهة عموما لأطراف التنمية الدولية، وفيما بعد جرى دمج المجموعتين في مجموعة جديدة من ثمانية أهداف تحت تسمية "الأهداف الإنمائية للألفية"[3]، وتجسد الأهداف الإنمائية للألفية مختلف برامجها في سبيل التصدي

متاحة، ومع عدم الإخلال بحق الأطراف في رفض الكشف عن معلومات معينة وفقا للفقرتين 3و4 من المادة 04...»

(1) - نصت الفقرة 01 من المادة 09 من اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة 1998 على أنه: « يكفل كل طرف، في إطار تشريعه الوطني، تمكين كل شخص يرى أن طلب المعلومات الذي قدمه تطبيقا للمادة 04 قد أغفل أو رفض بصورة غير شرعية، كليا أو جزئيا، أو لم يؤخذ بصورة كافية في الاعتبار، أو لم يعالج طبقا لأحكام هذه المادة، من تقديم طعن أمام هيئة قضائية أو هيئة أخرى مستقلة ومحايدة منشأة بموجب القانون.».

- (2)Mac Darrow, The Millennium Development Goals: Milestones or Millstones? Human Rights Priorities for the Post-2015 Development Agenda, hcoming Yale Human Rights and Development Law Journal, Vol. XV, March ,2012, p10.

(3) - سقني فاكية، المرجع السابق، ص 187.

لتحديات البلدان النامية[1]، وقد نظر الكثير من الفقه الدولي في أوائل الثمانينات إلى تحدي التنمية البيئية من خلال البصريات الأساسية والاحتياجات البشرية في مجال تبادل المعلومات، وتعتبر الأهداف الإنمائية بمثابة سلسلة من الضروريات التي يتعين على مجتمع الدولي الالتزام بها[2]، ولذلك يجب أن تستند الخيارات الإستراتيجية الفعالة لتحقيق أهداف بيئية تتلاءم ومتطلبات المعايير الدولية البيئية بهدف تحقيق قفزة نوعية في مجال السياسات البيئية البديلة.[3]

لقد انبثق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية سنة 1972 لكن مصطلح المعلومة البيئية ساد في بادئ الأمر خلال العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا البيئة ومدى ارتباطها بالتقدم العالمي وصناعة القرار الدولي المتعلق بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي[4]، وقد أصبح ضمان استدامة النظام البيئي يعتمد في غالبية برامجه على تقنيات تبادل المعلومات البيئية[5]، ولذلك يعتبر نجاح خطة الأهداف الإنمائية للألفية دليل على صلاحية التعاون الدولي في

- (1)Stephen M. Magu, African Gender Development Gap: Rethinking Strategies to Achieve MDGs, Millennium Development Goals (MDGs) in Retrospect Africa's Development Beyond 2015, Springer International Publishing, London, 2015, p 121.

- (2)Danny Leipziger and others, Achieving the Millennium Development Goals The Role of Infrastructure, World Bank Policy Research Working, Paper No. 3163, 2016, p02.

(3)- Sanjay Reddy and Antoine Heuty, Achieving the Millennium Development Goals: What›s Wrong with Existing Analytical Models?, Harvard Center for Population and Development Studies, Vol. 14, No. 3, 2005, p01.

(4)-- Donald K Anton-Dinah L. Shelton, Environmental Protection and Human Rights, Cambridge University Press, New York, 2011, p 78.

(5) - ينصرف تعبير النظام البيئي إلى وحدة بيئية متكاملة، تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين، يتفاعل بعضها ببعض وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائبة لتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة، تفصيلا في ذلك راجع: عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 451.

مكافحة التهديدات والأضرار البيئية العابرة للحدود الدولية، ومساروحيد يضمن للعالم ألا تتخلف أي دولة من دول العالم عن إتاحة المعلومات الهادفة إلى ركب خطة التنمية البيئية الجديدة[1]، حيث تمت صياغة مفهوم التنمية البيئية لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العلمية للتنمية والبيئة، وقد تم تعريف الاستدامة على أنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة"[2]، وباستقراء فكرة الالتزام الدولي المتعلق بإتاحة الحق في الحصول على المعلومات البيئية نجد أن عنصر الإلزام لا يتحقق إلا باللجوء إلى الأدوات التشريعية الدولية[3] التي تهدف إلى فرض الالتزام بالمتطلبات البيئية في العالم عن طريق تطبيق قواعد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان[4]، وتستهدف إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة تعزيز وحدة الأمن البيئي الدولي على نطاق المنظومة وإرساء أساس لالتزام الأمم المتحدة على نحو متسق في العالم،[5] وتتوخى طائفة من الإجراءات المبتكرة تتعلق بأمور منها تحسين تحليل الأمن الإقليمي وتعزيز القدرة الإقليمية على إدارة الحدود، وتعزيز قدرة الحكومات المحلية وقدرة دول الاتحاد الأوروبي عموما على تبادل المعلومات البيئية وتوزيع الموارد بصورة أكثر إنصافاً، وتوفير الدعم للأسر المعيشية الضعيفة،

(1) - تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2015، ص09.

(2) - سقني فاكية، سقني فاكية، الحقوق البيئية مقاربات وتحديات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص185.

(3) - أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002، ص239.

(4) - أكرم حسن ياغي، المرجع السابق، ص32.

(5) - لقد غيرت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية، المشتقة من الإعلان بشأن الألفية، ملامح التعاون الإنمائي العالمي. وقد أسفر توافق الآراء العالمي الواسع النطاق حول مجموعة من الأهداف الإنمائية الواضحة القابلة للقياس والمحددة زمنيا عن عمل منسق لم يسبق له مثيل، ليس فقط في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، بل وآذلك في مجتمع المانحين الأوسع، وأهم من ذلك، داخل البلدان النامية نفسها، تفصيلا في ذلك راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014/2015، http://www.un.org/.

- تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، S/2013/354، ص 11.

وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي[1]، وعلى المستويين دون الإقليمي والإقليمي، اضطلع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع أطر إقليمية شاملة من أجل تعزيز التنمية البيئية والحوكمة الرشيدة عبر نشر التوعية البيئية في المنطقة، وتشمل الأهداف الستة للتنمية البيئية إصلاح التمويل الدولي وتفعيل تكنولوجيا إتاحة المعلومات، وزيادة المساعدة الإنمائية البيئية الرسمية، والتعامل مع شركات الأدوية لزيادة فرص الوصول إلى الأدوية الأساسية، وتوسيع نطاق المحيط الصحي الإيكولوجي، في إطار إعطاء الاهتمام الدولي للبلدان الإفريقية الأقل نموا[2]، وتشكل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي من أجل التنمية البيئية للبلدان الأفريقية، إذ تشمل العديد من البرامج في مجالات التكامل والهياكل الأساسية، والزراعة والأمن الغذائي، وتغير المناخ وإدارة الموارد الوطنية، وتشمل الأطر الهامة الأخرى الإطار الاستراتيجي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.[3]

لقد ظهر مبدأ حق الإنسان في الحصول على المعلومات في مجال البيئة والقانون الدولي مبكرا وفي هذا الخصوص فإن النظرة الأساسية في هذا المجال تتمثل في تعميم فكرة أن القرارات البيئية يجب أن تتخذ بشفافية وديمقراطية، وأنه يجب النظر إلى المصطلحات التالية: "بيئة معلومات"-"مشاركة"-كمجموعة واحدة لا انفكاك بينها[4]، إلا أن هذا المبدأ لم يتم النص عليه صراحة إلا في إعلان قمة الأرض ريودي جنيرو سنة

(1) - نفس المرجع، ص 11.

- (2) David Androff, Human Rights-Based and Good Governance Approaches to Social Development, Collective Book, Future Directions in Social Development, Springer Nature, New York,2017, p 64.

(3) - تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، S/2013/354، ص 07.

(4) - لقد أكد المبدأ رقم 19 من إعلان ستوكهولم 1972 م على ضرورة تربية وتوعية المواطنين على حماية البيئة وتحسينها من جهته أكد الميثاق الدولي للطبيعة على مبدأ الحق في الحصول على المعلومات في مجال البيئة من خلال النص على أن جميع العناصر الضرورية للتخطيط يجب إطلاع المواطنين عليها ليتمكنوا من إبداء رأيهم فيها والمشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بها ، تفصيلا في ذلك راجع: مبادئ مؤتمر ستوكهولم 1972.

1992، حيث أكد المبدأ رقم 10 من ها الإعلان على أن أنجع الوسائل لمعالجة قضايا البيئة لا يكون إلا من خلال ضمان مشاركة جميع المواطنين وبالشكل الملائم أما على المستوى الوطني فإنه من حق كل فرد أن يحصل على المعلومات الخاصة بالبيئة، والتي تكون في حوزة السلطات العامة، وكذلك إمكانية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة، ويقع على عاتق الدول واجب تسهيل وتشجيع وتوعية المواطنين نحو المشاركة من خلال وضع المعلومات المتعلقة بالبيئة تحت تصرفهم نتيجة تفاقم مختلف المشكلات البيئية المعاصرة [1]، ويعتبر الحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرارات والحق في المحاكمة العادلة في مجال البيئة من أهم نتائج اتفاقية آرهوس بالدنمارك التي أبرمت سنة 1998 م تحت رعاية اللجنة الاقتصادية الخاصة بأوروبا التابعة للأمم المتحدة [2]،وعلى الصعيد الدولي، أطلق الاتحاد الأوروبي في آذار/مارس 2012 إستراتيجية بشأن الأمن والتنمية البيئية في القارة السمراء، وتهدف الإستراتيجية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر في المنطقة وتهيئة الظروف المواتية للتنمية البيئية ومكافحة التلوث، وانطلقت رسميا في 6 كانون الأول/ديسمبر 2012 مبادرة التحالف العالمي لزيادة القدرة على التكيف المناخي التي يقودها الاتحاد الأوروبي وذلك لمعالجة أسباب التلوث في المنطقة، وفي 18 آذار/مارس عيّن الاتحاد الأوروبي ممثلاً خاصاً للقارة السمراء ليقود مساهمة الاتحاد في الجهود

(1) - لقد أدى التسارع الكبير في التطور الحضاري الإنساني إلى بروز مشاكل بيئية متعددة حيث يشهد المحيط البيئي في مختلف دول العالم عدة مشاكل على غرار التلوث بأنواعه، رغم أن التلوث في حد ذاته يعتبر ظاهرة قديمة حيث احتج المواطنون البريطانيون ضد الدخان والروائح المنبعثة من نيران الفحم في القرن 13 م، كما عانى المستعمرون الأسبان في لوس أنجلس سنة 1542 من انعكاس حراري ناتج عن النيران التي يشعلها الهنود، لكن الثورة الصناعية شكلت التحول الدرامي في التلوث الناجم عن وسائل الإنتاج و المواد الأولية والطاقوية وبقايا ونفايات التصنيع وزيادة استخدام المحركات ووسائل النقل و غيرها ، وغالبا ما كانت المشاكل البيئية ذات طابع محلي يمكن تجاوزها بالانتقال إلى مناطق لم يمسسها التلوث إلى أن أصبحت كل مناطق العالم تعاني منه، تفصيلا في ذلك راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2014/2015، /http://www.un.org.

(2) - موسى مصطفى شحادة، الحق في الحصول على المعلومات في مجال البيئة حق من الحقوق الأساسية للإنسان ، على الموقع :http://sljournal.uaeu.ac.ae/issues/30/issue_30.asp

الإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بالأمن البيئي الإيكولوجي في أفريقيا، وأذن الاتحاد الأوروبي أيضاً ببعثة للمساعدة على تعزيز الجهود الرامية إلى مد يد العون للدول المتضررة بيئيا في إدارة جهودها الإصلاحية بصورة أكثر فعالية، وقام عدد من الجهات الفاعلة الأخرى أيضاً بتعيين مبعوثين خاصين لمنطقة الساحل الإفريقي، من بينها الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي وطائفة من الجهات الفاعلة الثنائية.[1]

المحور الثالث: تحقيق الأمن البيئي عن طريق التبادل الدولي للمعلومات.

لقد ساهم القانون الدولي في إظهار مبدأ الحق في الحصول على المعلومات في مجال البيئة باعتباره أحد المبادئ العامة للقانون في نطاق البيئة، وتبنت المجموعة الأوروبية هذا المبدأ وأدرجته في سياستها البيئية، وجسد القانون الفرنسي هذا المبدأ في إطار سياسته البيئية عن طريق تبني الحق البيئي في الدستور الفرنسي[2]، وظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام غلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم و المتخلف، لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديموغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن، وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة.

أولا/ الدور الحمائي للمعلومة البيئية في اتفاقية «آرهوس» 1998:

يعتبر الحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة حقان قائمان بذاتهما وأساسيان أيضاً لإعمال حقوق أخرى من بينها الحق في الحياة، والحق في التمتع بأعلى

(1) - موسى مصطفى شحادة، المرجع السابق، ص 08.

- (2)Drago Guillaume, principes directeurs dune charte Constitutionnelle de Environnement, A.J.D.A, 2004, P135.

مستوى من الصحة يمكن بلوغه، والحق في الهواء الكافي من خلال سياسة تشجيع الغابات التي تشكل موارد طبيعية فريدة[1]، فالافتقار إلى المعلومات يحرم الناس من فرصة تنمية إمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن، ومن التمتع أيضا بالمجموعة الكاملة مما لهم من حقوق الإنسان، كما أن الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة يكتسي أهمية كبرى في سياق الآثار الضارة التي تترتب على عمليات نقل وإلقاء المنتجات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة على البيئة، وعلى التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، فحصول عامة الناس على المعلومات عند الطلب وواجب السلطات العامة الكشف عنها وإعلام الناس بها، بغض النظر عما إذا كانت مطلوبة أم لا، أمران لا غنى عنهما لمنع تأثر حقوق الإنسان بمشاكل البيئة ولحماية البيئة من المهم حصول الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان المجاورة على المعلومات المتعلقة بالمواد الخطرة والظروف السائدة في المرافق الصناعية الموجودة في المناطق المجاورة لها من أجل اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من المخاطر والتأهب لمواجهة حالات الكوارث حيثما كان هناك خطر وقوع حوادث صناعية واسعة النطاق كالتي وقعت في «تشيرنوبيل وبوبال»، وفي نفس السياق نجد أن التربة باعتبارها أحد أهم جزئيات البيئة تلعب دورا هاما في توفير خدمات النظم الإيكولوجية الحيوية مثل إنتاج الأغذية، وتوفير الكتلة الحيوية، وتخزين الكربون، وتخزين وإمدادات المياه، والتنوع البيولوجي، إضافة إلى الخدمات الثقافية والاجتماعية[2]، ويجب أن تتوافر للأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان المجاورة معلومات عن النطاق الكامل للنتائج البيئية التي يمكن أن تترتب على المشاريع الإنمائية المقترح إقامتها في مناطقهم من أجل المشاركة المجدية في اتخاذ القرارات التي يمكن أن تعرضهم لمزيد من التلوث وتردي البيئة وغير ذلك من الآثار، ويجب أن تكون لدى الأفراد والمجتمعات المحلية والبلدان المجاورة معلومات فيما يتعلق بالملوثات والنفايات

(1)- Reethu Singh and N. Soujanya ,op-cit, p 156.

(2)- Charlotte Streck and Agustina Gay, The Role of Soils in International Climate Change Policy, International Yearbook of Soil Law and Policy, Springer International Publishing, 2017, p 105.

ذات الصلة بالعمليات الصناعية والزراعية، ويعتبر المقرر الخاص للأمم المتحدة أن ثمة واجباً واضحاً يقع على عاتق الدولة هو الكشف عن هذه المعلومات، ومن نتائج حالة عدم استقرار الأوضاع السياسية في العديد من البلدان النامية أن المعلومات الحيوية اللازمة لصحة السكان وبيئتهم ورفاههم كثيراً ما تحجب عن الجمهور بدعوى صون الأمن القومي ومنع الاضطرابات المدنية، وتعتبر المعلومة واحدة من الإفرازات الوقائية الناتجة النزاعات المسلحة، والتي تتمثل أساسا في الاتجار بالمنتجات والنفايات الخطرة وإلقائها بصورة غير مشروعة، كما أن النزاعات المسلحة قد تؤثر سلباً على الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة، الأمر الذي يزيد بدوره من احتمالات نقل النفايات والمنتجات السمية وإلقائها بصورة غير مشروعة عن البيئة، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، ولذلك فإنها تنتهج نهجاً شاملاً فيما يتعلق بالإقرار بأهمية الحق في الحصول على المعلومات وفي المشاركة العامة، وفي 17 أيلول/سبتمبر 2007 بلغ عدد الأطراف في هذه الاتفاقية 41طرفا، ورغم أن باب التوقيع على هذه الاتفاقية لم يفتح إلا للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا والدول التي تتمتع بمركز استشاري لدى هذه اللجنة المادة ،فإن المادة 19من الاتفاقية[1] تفتح باب الانضمام إليها أمام الدول الأخرى بشرط أن تكون أعضاء في الأمم المتحدة وموافقة اجتماع الأطراف في الاتفاقية على ذلك، وجاء في ديباجة الاتفاقية أن «لكل فرد الحق في العيش في بيئة ملائمة لصحته ورفاهه، وبأن من واجبه، منفرداً وبالاشتراك مع غيره من أفراد مجتمعه، حماية البيئة وتحسينها من أجل منفعة الأجيال حاضراً ومستقبلاً»، وقد تضمنت الاتفاقية على أنه، من أجل تأكيد هذا الحق ومراعاة هذا الواجب، يجب أن تتاح للمواطنين إمكانية الحصول على المعلومات عن مسائل البيئة وأن يكون من حقهم المشاركة في اتخاذ القرارات بشأنها وتتاح لهم إمكانية الاحتكام إلى القضاء في المسائل المتصلة بها، وأنهم قد يحتاجون، في هذا الصدد، إلى

(1) - نصت الفقرة 02 من المادة 19 من اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة 1998 على أنه: « يفتح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية اعتبارا من 22 كانون الأول/ ديسمبر 1998 أمام الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي المشار إليها في المادة 17.».

مساعدة ليتسنى لهم ممارسة حقوقهم، وتتضمن المادتان 4و 5من الاتفاقية على التزام الدول الأطراف بجمع المعلومات البيئية ونشرها بصورة علنية، وإتاحة تلك المعلومات للجمهور تلبية لطلباته، وعلى كل دولة طرف في الاتفاقية إصدار تقرير وطني كل ثلاث إلى أربع سنوات عن حالة البيئة، وإضافة إلى التقرير الوطني، فإن الطرف ملزم بنشر وثائق التشريعات والسياسات العامة، والمعاهدات وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة بالبيئة[1]، ويجب على كل دولة طرف أن تكفل قيام سلطاتها العامة، بناءً على الطلب، بتقديم معلومات عن البيئة إلى الشخص الذي يطلبها دون أن يشترط منه إبداء مصلحته في ذلك، وينبغي أن تتاح المعلومات للجمهور في غضون شهر واحد من تقديم الطلب أو في ظرف شهرين كأقصى حد في حالات استثنائية حسب الفقرة 2من المادة4، وبالإضافة إلى تقديم المعلومات عند الطلب، يجب على كل دولة طرف أن تستبق الأحداث وذلك بأن تكفل قيام السلطات العامة بجمع واستيفاء المعلومات البيئية ذات الصلة بالوظائف المسندة إليها، ويتطلب ذلك من الدول الأطراف وضع نظم تحتم الحصول على المعلومات بشأن الأنشطة المقترح القيام بها والأنشطة القائمة التي قد تؤثر على البيئة تأثيراً كبيراً حسب الفقرة 01 من المادة 5، وتتضمن الاتفاقية في الفقرة 04من المادة 04 منها، على عدد من الاستثناءات بشأن واجب تقديم المعلومات، في ضوء الاعتبارات السياسية والاقتصادية والقانونية الأخرى، على أن تفسَّر تفسيراً تقييدياً وأن تراعى المصلحة العامة التي يخدمها الكشف عن المعلومات المطلوبة، وتكفل المادتان 06و 08من الاتفاقية مشاركة الجمهور، فمشاركة الجمهور مطلوبة لاتخاذ جميع القرارات المتعلقة بإجازة أو تجديد إجازة الأنشطة الصناعية والزراعية وأنشطة البناء المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، فضلاً عن الأنشطة الأخرى التي قد يكون لها أثر كبير على البيئة حسب الفقرتان الفرعيتان 1(أ) و1(ب) من المادة 06، ويجب إحاطة الجمهور علماً على نحو وافٍ، في وقت مبكر من عملية اتخاذ القرارات، بالنشاط المقترح القيام به لإتاحة وقت كافٍ للتحضير لهذه العملية والمشاركة فيها حسب الفقرتان 02

(1) - تفصيلا في ذلك راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة 2014/2015، http://www.un.org/.

و03 من المادة 6 وعلاوة على النص في الاتفاقية على مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأن مشاريع محددة، تدعو الاتفاقية إلى مشاركة الجمهور في إعداد الخطط والبرامج والسياسات والقوانين واللوائح المتعلقة بالبيئة حسب المادتان 07 و08.[1]

ثانيا/ المعلومة البيئية وصحة المناخ من منظور قواعد القانون الدولي.

إن البيئة السليمة والمتوازنة والملائمة هي من اللوازم الضرورية لحياة الإنسان وكرامته ، بل هي حق من حقوقه الأساسية التي ينبغي تمكينه من التمتع بها، وإذا نظرنا إلى اتفاقية «آرهوس» فإننا نلاحظ في مبادئها أحقية كل الإنسان في الحصول على المعلومات البيئية ، على أساس ظروف الحياة الملائمة التي يعيشها الإنسان [2]، وعلى العكس من ذلك لم تثر هذه الانشغالات اهتمامات الدول المتخلفة، التي كانت ترى بأن قضايا الفقر تشكل أكبر تهديد للبيئة ينبغي تجاوزه عن طريق تحقيق نمو اقتصادي مستقر يضمن تمويل حماية البيئة، ولذلك يفرض القانون الدولي للبيئة[3] معالجة المشاكل البيئية على ضوء المحافظة على المجال الحيوي بصورة متكاملة[4]، وقد لعب علماء الطبيعة دورا أساسيا في تشجيع الدول على إبرام اتفاقيات التزمت من خلالها الحفاظ على عناصر البيئة، ولقد أدى النقاش الدولي فيما يخص تصور حماية فعالة للبيئة إلى تبلور مضمون المعلومة البيئية انطلاقا من مفهوم التنمية المستدامة، وتكريسه في قمة ري ودي جاني رو كأحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها حماية المناخ على المستوى الدولي ، بحيث تعد المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية من أبرز المصادر

(1) - راجع المادتان 07 و08 من اتفاقية آرهوس الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة 1998 .

(2) - أحمد عبد الكريم سلامة، البيئة وحقوق الإنسان في القوانين الوطنية و المواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، العدد15، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 1994، ص 03.

(3) - يعرف القانون الدولي البيئي على أنه:» مجموعة قواعد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، التي بلغ عددها عام 2003 نحو 302 اتفاقا تم التفاوض حولها.»، نقلا عن: عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 327.

(4) - محسن عوض، التمكين القانوني للفقراء المفهوم والآفاق، ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول» تعزيز آليات التمكين القانوني للفقراء«، القاهرة، 2012، ص 12.

التي يمكن الاستعانة بها لتحديد أنواع الأفعال والتصرفات التي تمثل انتهاك للسلامة البيئية وعناصرها، و يرجع السبب في ذلك إلى أن هذه الانتهاكات غالبا ما تكون ذات طابع دولي وفي هذا الشأن تعددت المعاهدات التي تنوعت من حيث صياغتها وحمايتها لمصادر البيئة [1]، إذ أشارت العديد من الاتفاقيات الدولية الإلزامية أو غير الإلزامية في أحكامها إلى التنمية المستدامة في مجال البيئة، حيث تضمن الإعلان غير الإلزامي المصادق عله في ري ودي جاني رو في 13 جوان 1992 إقرار المعلومة البيئية بصورة متكررة في اثنتا عشر مبدأ من مجموع سبعة وعشرين مبدأ يشمله الإعلان، دون أن يعطي تعريفا واضحا لها، كما ورد في المبدأ الثالث من الإعلان تصور للحق في التنمية شبيه بما تضمنه تعريف التنمية المستدامة الذي جاء به تقرير BRUNTLAND "يجب أن يتجسد الحق في التنمية بصورة يضمن تلبية حاجات التنمية والمحافظة على البيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية[2].

لقد أظهرت الاتفاقية المتعلقة بحماية المجال البحري المصادق عليها في برشلونة ضمن أحكامها مصطلح المعلومة البيئية كهدف تسعى إليه الدول الملتزمة بالاستدامة البيئية ، لضمان حماية منطقة البحر الأبيض المتوسط باعتباره تراث مشترك بينها [3]،كما تضمن إعلان المبادئ غير الإلزامي من الناحية القانونية والمصادق عليه في 14 جوان 1992 ، ضرورة إجماع الدول فيما يتعلق بالتسيير والاستغلال الايكولوجي الملائم لكل أنواع الغابات، مع الإشارة إلى أبعاد التنمية المستدامة التي شهد مفهومها عدة

(1)- عامر محمود طراف،أخطار البيئة و النظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان،1988، ص 94.

(2) - علال عبد اللطيف، تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر،2011، ص 22.

(3) - اكتفت القواعد الدولية بإقرار تعريفات غير واضحة لمفهوم التنمية المستدامة ، حيث تضمنت الاتفاقية الرابعة ACP-CEE الموقعة بـ Lomé في 15 ديسمبر 1989 أن من بين الأهداف الأساسية التي ترجى من إبرام شراكة بين الدول الأعضاء هو المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية كشرط جوهري لتحقيق التنمية المستدامة.

تطورات منذ الستينات وإلى غاية الألفية الحالية[1] ، وقد تضمن الإعلان الإشارة إلى حق الدول إتاحة المعلومات البيئية واستغلال موارد الغابات بالتوافق مع احتياجاتها التنموية ودرجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وسياستها الوطنية المنسجمة مع التنمية المستدامة، وقد اعتمدت التنمية البيئية المستدامة على ترتيبات مؤسسية دولية جديدة بشأنها، وذلك في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 47 /191 المؤرخ في 22 ديسمبر 1992 ، وشملت تلك الترتيبات إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، واستحدثت نظم دولية لتبادل المعلومات وعلاج القضايا البيئية العالمية المعقدة، مثل تغير المناخ، والتنوع الإحيائي، والتصحر[2]، وقد تزايد الاعتراف في المؤتمر بإنجاز أهداف التنمية المستدامة وصحة المناخ، حيث لم يعد الأمر مقتصرا على الحكومات وحدها بل أضيف إليها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وجماعات المجتمع الرئيسية الأخرى[3]، وفي هذا السياق أقرت أحكام بعض الاتفاقيات صراحة رغبة الدول في تحقيق تنمية مستدامة، بموجب التزامها بتكيف طرائق الإنتاج وأنماط الاستهلاك وعقلنه النمو الاقتصادي، بما يتجاوب ومقتضيات المحافظة على الموارد الطبيعية غير المتجددة ، وهو الأمر الذي ساعد في تحقيق تبادل المعلومات عبر الأهداف المنبثقة عن مؤتمر عالمي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 شارك فيه 147 رئيس دولة وحكومة وسمي مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية[4].

- (1)Franck Dominique ,jalons pour une histoire de la notion de développement durable ,«Monde en développement ,vol 33, n129, 2005, pp2-5. Beat Burgenmeir ,économie du développement durable, De Boeck, Belgique, 2iéme édition, 2007, p44.

(2)[4]- عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 138.

(3) - أما بالنسبة للاتفاقيات الملزمة فقد جاء في تأشيرات اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف و المعلن عنها في باريس بتاريخ 17 جوان 1994 الإحالة إلى التنمية المستدامة، و أقرت بأن استفحال ظواهر الفقر و سوء التغذية و الجفاف يؤدي إلى رهن التنمية المستدامة، ولم تتوقف الإشارات إلى التنمية المستدامة على أحكام الاتفاقيات الدولية ، بل ظهرت العديد من الاتفاقيات الإقليمية متضمنة لمفهوم التنمية المستدامة وفق مقاربات مختلفة تتخذ تارة طابع هدف أو مبدأ ، وتارة أخرى تعتبر بمثابة أساس توجيهي لسياسات الدول في مجال حماية البيئة، تفصيلا في ذلك راجع: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للبيئة
http://www.un.org/. 2014/2015،

-(4) سقني فاكية، المرجع السابق، ص 187.

ثالثا/ فعالية المعلومات البيئية في حماية المناخ.

لقد انبثق مضمون المعلومة للبيئة من خلال اتفاقية "آرهوس" ،1998 لكن هذا مصطلح ساد في بادئ الأمر في العمل البيئي نتيجة تنامي الوعي لدى جميع الدول بقضايا التغيرات المناخية ومدى ارتباطها بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث تمت الإشارة إليه لأول مرة خلال تقرير مستقبلنا المشترك الذي صدر عام 1987 عن اللجنة العلمية للاستدامة البيئية، هذه الأخيرة التي عرّفت على أنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة[1]"، وباستقراء مختلف القواعد الاتفاقية الدولية نجد أن المعلومة البيئية تهدف إلى الحيلولة دون خطر الاختراعات الحديثة والتي لها تأثيرات جانبية بالغة الخطورة على المناخ و البيئة[2]، وذلك عن طريق تبادل الخبرات والنصوص القانونية التي تحمي الأوساط البيئية ، ويتجلى هدف التنمية المستدامة البيئي في الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه التهديدات على البيئة حسب مقتضيات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تهدف أساسا إلى هندسة النظام الدولي للمناخ[3]،كما تهدف هذه الاتفاقية في ذات الإطار إلى حماية الطبيعية والإنسانية نتيجة سياسات التنمية غير المستدامة، ولذلك فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تنمية الشعور بالمسؤولية البيئية والمشاركة في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية المختلفة، على نحو يتطلب تغيير في سلوكيات أشخاص القانون، ومحاربة غياب العدالة الاجتماعية والمخاطر البيئية والصحية والتغير المناخي والإفلاس البيئي[4]، وقد أثار الاهتمام بالبيئة في بدايات نشوئه نوعا من التردد من جانب بعض الدول النامية، تبعية لبعض الاعتبارات الظاهرية، مؤداها القول بأن مشاكل البيئة بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو شيئ مختلف كل الاختلاف على مدلولها بالنسبة للدول المتقدمة، فإذا

(1) - نفس المرجع، ص 185.

(2) - عمر سعد الله، المرجع السابق، ص 71.

(3)- Charlotte Streck and Agustina Gay, op-cit, p 110.

(4) - عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى،عمان، 2007، ص 60.

كانت مشاكل البيئة بالنسبة للدول المتقدمة ، التلوث أو الضوضاء أو المخلفات الناتجة عن التصنيع أو الاستهلاك وكلها ترتبط بالتقدم الصناعي والفني الذي تعيشه تلك الدول، فإن البيئة بالنسبة للدول النامية تعني أساسا الفقر وسوء التغذية، ومن ثم فإن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى لمشاكل التنمية في تلك الدول، ومن هنا يتجلى الارتباط الكبير بين مشاكل البيئة ومشاكل التنمية[1].

تتأثر البيئة بمختلف الأنشطة التي يقوم بها الإنسان والتي تكون سببا في العديد من المشاكل المناخية كانعدام السلامة البيئية من خلال الآثار البيئية للحرب والصراعات العنيفة، وزيادة استنزاف الموارد الطبيعية من خلال التأثير على الموارد المتجددة والغير المتجددة، إضافة إلى مشاكل التلوث الناتجة عن الأفعال السلبية التي يقوم بها الإنسان وما ترتبه من أثار سلبية على العملية الإنتاجية ونوعية الموارد الطبيعية، زيادة على تقلب المناخ والأوضاع الصحية المتدهورة[2]، ومن أجل تحقيق أمن بيئي فعال تتدخل آلية المعلومة البيئية من أجل خلق فرص تضمن لنا حياة صحية نوعية ومستمرة عن طريق توفير الرشادة البيئية[3] وأمن المعلومات البيئية[4] عن طريق تكريس نظام الاتصالات والمعارف المختلفة في بعدها البيئي، والمرتبطة بتحقيق الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية والتغيرات المناخية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على

(1)- محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2006، ص 25.

(2)Auriane Guillaud» ,sécurité humaine et santé, nouvelles possibilités d'action pour l'OMS» ,revue de la sécurité humaine ,volume 4, sommer 2007, p65. -

(3) - يقصد بالرشادة البيئية كيفية تعامل المجتمعات مع المشكلات البيئية، كما تعني التفاعل بين المؤسسات الرسمية و الفواعل المجتمعية من أجل تحديد هذه المشكلات و التصدي لها، إضافة إلى الطريقة التي تصل من خلالها القضايا البيئية إلى الأجندة السياسية و طرق وضع السياسات و البرامج البيئية و تنفيذها، تفصيلا في ذلك راجع ويبيكيديا، الموسوعة الحرة، على الموقع:https:// ar.wikipedia.org.

(4) - كامل محمد فاروق عبد الحميد، المعلومة الأمنية، الأكاديميون للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص 4.

السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها بواسطة التنمية في مجال السياسات العامة للدول و الحكومات[1]، على أساس سن تشريعات ملزمة للبيئة، وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها، مع رفع الوعي البيئي لدى جميع فئات المجتمع، وبذل المزيد من الجهود الايجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجية الإنمائية والبيئة خاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، والحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات والانبعاث الغازي والتلوث بمختلف أنواعه،نحو تحقيق بيئة سليمة وصحية تشكل عنصرا أساسيا في تحقيق الصحة و الأمن البيئي[2].

رابعا/ تبادل المعلومات الثقافية كآلية لتفعيل الأمن البيئي المستدام.

يعتبر البعد الثقافي موازيا للبعد البيئي، وبديلا عن حتمية النصوص القانونية الدولية والوطنية التي تقتضي ضرورة الجزاء في القاعدة القانونية[3]، وتعد المعلومات الثقافية القاعدة الأساسية للأبحاث العلمية المختلفة واتخاذ القرارات السليمة، ونتيجة لقاعدتها الواسعة فقد تطورت مفاهيمها، ونتجت عنها مصطلحات كثيرة ارتبطت بها[4]، والتي نجد من بينها وأهمها مصطلح المعلومة البيئية المكرس حاليا في العديد من قواعد الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، والثقافة المقصودة في هذا المجال هي «تلك الكتلة نفسها بما تتضمنه من عادات متجانسة، وعبقريات متقاربة وتقاليد

(1) - تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون الإخلال بالتوازنات البيئية و يقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الايكولوجية و قدرته على التكيف فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثرعرضة للتهديدات الأخرى.

(2)- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2007، ص30.

(3) - الجيلالي عجة، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانونية، الجزء الأول، برتي للنشر، الجزائر، 2009، ص 56 .

(4) - مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2015، ص13.

متكاملة، وأذواق متناسبة وعواطف متشابهة، وبعبارة جامعة هي كل ما يعطي الحضارة سمتها الخاصة ويحدد قطبيتها»[1] ويقوم القانون الدولي بدور هام وحاسم في حماية حقوق الإنسان البيئية، سواء كان ذلك في زمن السلم أوزمن النزاعات المسلحة، ويرتبط تحقيق التنمية البيئية بالتمكين الثقافي، أي تطوير قدرات المواطنين والحرية والعدالة في التوزيع الثقافي الذي يشمل الإمكانات وإتاحة الفرص للتعاون والأمن الدولي المتعلق بالحياة البيئية بعيدا عن أي تهديدات[2]، وقد تعززت حماية حقوق الإنسان البيئية في مواجهة الانتهاكات التي عانتها الشعوب من الأنظمة المستبدة من ناحية أولى، وفي مواجهة ما أفرزته الحروب من آلام وويلات ودمار من ناحية ثانية[3]، ولذلك أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارا بحظر الهجوم المسلح على المنشآت النووية بالنظر للنتائج الخطيرة المتمثلة في الإشعاعات التي قد تترتب داخل وخارج حدود الدولة التي يتم الهجوم عليها[4]، الأمر الذي تطلب إحداث تعديلات جذرية في طبيعة وبنية القانون الدولي العام التقليدي، خاصة في ظل وقوف العديد من الحكومات ضد مبادئ حقوق الإنسان دوليا، وقد شهد القانون الدولي للبيئة تطورا هاما في مجال ضبط وتنظيم وتقييد يد الدول في التعاطي مع شعوبها، وشكلت الحرب العالمية الثانية محطة نوعية وفارقة، في تطور الثقافة الحقوقية وحماية البيئة الطبيعية في زمن السلم وزمن النزاعات المسلحة معا،كونها أدت إلى ترسيخ قناعة مفادها وجود نوع من الموازنة والتلازم بين احترام حقوق الإنسان في المجال الداخلي وحماية الأمن البيئي الدولي[5]، كما أن حماية

(1) - مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 2000، ص77.

(2) - محسن بن العجمي بن عيسى، محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والبيئة، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011، ص 152.

(3) - تضمن المبدأ 24 من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية 1992 أن :» الحرب تدمر في ذاتها التنمية، ولذلك على الدول احترام القانون الدولي الخاص بحماية البيئة وقت النزاع المسلح وعليها أن تتعاون في تطويره أكثر كلما كان ذلك لازما.».

(4) - فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005، ص 253.

(5) - علي محمد الدباس، حقوق الإنسان وحرياته و دور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2009، ص29.

البيئة تقتضي المحافظة على مكوناتها الطبيعية سواء كانت زراعية أو في الغابات[1]، وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد تضمنت من خلال قرارها رقم 31/72 لعام 1977 ضرورة التعاون الدولي بشأن تأسيس اتفاقية حظر الاستخدام الحربي أو العدائي لوسائل تغيير البيئة[2]، وقد ساهمت البحوث والدراسات المختلفة والاستراتيجيات البيئية التي تبنتها الدول والمنظمات الدولية في إحداث تغير ملحوظ في مفهوم ومدركات الإنسان حول أسس وطبيعة العلاقات مع الأنظمة البيئية، وأصبح الوعي البيئي والثقافة البيئية المؤشرين الحضاريين بين التقدم ورقي الشعوب، والملاحظ أن المساحة الاجتماعية للوعي البيئي في اتساع مستمر، وأن مستوى الوعي الاجتماعي لأهمية الحفاظ على البيئة من التلوث في تنام مستمر، وذلك ما يؤكده الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية من جانب المؤسسات والجماعات والأفراد من مختلف الفئات.[3]

(1) - فارس محمد عمران، المرجع السابق، ص 238.

(2) - نفس المرجع، ص 254.

(3) - محسن أفكيرين، المرجع السابق، ص 50.

الخاتمة:

تعد مسألة المعلومة البيئية من أهم المسائل الحقوقية في القانون الدولي المعاصر، كون أنها لم تعد حكرا على الدول فقط ، بل تعدت أبعادها مختلف الفواعل الدولية والداخلية نتيجة ظهور آخر مستجدات التنمية البيئية عبر أهداف الألفية للأمم المتحدة، فمن خلال هذه الدراسة يمكن استخلاص أن الحق في صحة المناخ و البيئة مرهون بمدى حصول الفرد والجماعة الدولية على المعلومة البيئية وفقا لمتطلبات التنمية المستدامة في مختلف مجالاتها، فالأمن البيئي متعلق بمختلف الطرائق التي تنتهجها الدول في نشر المعلومات المتعلقة بالحقوق البيئية باعتبار هذه الأخيرة شرط مسبق لتكريس الحكم الراشد والتقدم الحقوقي لهذه الدول، ومن هنا تظهر فعالية المعلومات في تحقيق الاستدامة والتنوع البيئي، ولكن وقبل الاعتداد بالترسانة القانونية الدولية المسخرة لحماية البيئية وإتاحة المعلومات المتعلقة بها، يجب التوجه نوح ما يعرف بالثقافة البيئية كونها تمثل الحل الأمثل و المعيار السليم في مجال تحقيق الاستدامة البيئية بمختلف أهدافها، ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نقدم بعض التوصيات عسى أن يأخذ بها المشرع الدولي في التعديلات القانونية القادمة:

1 - ضرورة الإجماع الدولي على اتفاقية عالمية موحدة تكفل جميع أشكال إتاحة المعلومات البيئية بالموازاة مع إصدار تشريعات وطنية توائم مختلف المعايير الدولية في ذات الإطار.

2 - اتخاذ تدابير استباقية وقائية لتعزيز الحق في الحصول على المعلومات وتثقيف الجمهور في كيفية المطالبة بهذا الحق عن طريق إتاحة الإطلاع على مختلف القوانين البيئية وما يصاحبها من تدابير ملزمة للسلطات العامة في مجال الكشف عن المعلومات البيئية ونشرها وإصدارها.

3 - ضرورة تقيد الدول بمزيد من الصرامة في مجال الالتزام بالأطر المعيارية الدولية، كاتفاقية آرهوس والانضمام إليها إن أمكن، وهو الأمر الذي يساعد بدوره على مكافحة مختلف مهددات الأمن البيئي بما في ذلك الأضرار البيئية العابرة للحدود الدولية.

4 - إيجاد حلول بديلة عن المكافحة التقليدية للملوثات البيئية، مع تفادي التجارة في النفايات السمية والمنتجات الخطرة، وذلك من خلال نشر الثقافة البيئية ومراعاة التكاليف المستقبلية التي تنجم عن تردي البيئة.

5 - رفع مستوى المعايير المعلوماتية البيئية من خلال تزويد البلدان النامية بالمعارف الأساسية بشأن المناولة المأمونة لمهددات الأمن البيئي عن طريق رصد معايير السلامة الإيكولوجية وإدارة الآليات التنظيمية البيئية بفعالية.

قائمة المراجع:

أولا/ المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

1. أحمد بلقاسم، القانون الدولي العام المفهوم والمصادر، الطبعة الرابعة، دار هةمه، الجزائر، 2011.

2. أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2002.

3. أكرم حسن ياغي، الوجيزفي القواعد القانونية لحقوق الإنسان، منشورات زين الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2013.

4. الجيلالي عجة، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانونية، الجزء الأول، برتي للنشر، الجزائر، 2009.

5. السعيد مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2015.

6. حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.

7. عامر محمود طراف،أخطار البيئة والنظام الدولي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان،1988.

8. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي،المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،2007.

9. عبد العزيز قادري، الأداة في القانون الدولي، المصادر، دار هومه، الجزائر، 2009.

10.عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليبها تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

11.عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

12.علي محمد الدباس، حقوق الإنسان وحرياته و دور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2009.

13.فارس محمد عمران، السياسة التشريعية لحماية البيئة في مصر وقطر ودور الأمم المتحدة في حمايتها، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2005.

14.كامل محمد فاروق عبد الحميد، المعلومة الأمنية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014.

15.مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، الطبعة الرابعة، دار الفكر، دمشق، 2000.

16.مبروك إبراهيم، المعلومات ودورها في دعم واتخاذ القرار الاستراتيجي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، 2015.

17.محسن أفكيرين، القانون الدولي للبيئة، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، 2006.

18.محسن بن العجمي بن عيسى، محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والبيئة، الطبعة الأولى، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

19.معمر رتيب محمد عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

2/ المذكرات والرسائل:

علال عبد اللطيف، تأثر الحماية القانونية للبيئة في الجزائر بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر،2011.

3/ المقالات:

1. سقني فاكية، سقني فاكية، الحقوق البيئية مقاربات وتحديات، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، العدد الأول، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013.

2. موسى مصطفى شحادة، الحق في الحصول على المعلومات في مجال البيئة حق من الحقوق الأساسية للإنسان ، على الموقع : http://sljournal.uaeu.ac.ae/issues/30/issue_30.asp

4/ النصوص القانونية والتقارير الدولية:

1. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان1948.

2. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966.

3. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966.

4. اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1992.

5. الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، «آرهوس» حزيران 1998.

6. تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل، S/2013/354.

7. تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2015.

8. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إستراتيجية الرصد البيئي2020 ، أسلوب الإدارة البيئية الدولية، على الموقع:

www.unep.org/GC/GC24/download.asp?ID=273

ثانيا / المراجع باللغة الأجنبية:

1. Auriane Guillaud» ,sécurité humaine et santé, nouvelles possibilités d'action pour l'OMS» ,revue de la sécurité humaine ,volume 4, sommer 2007.

2. Charlotte Streck and Agustina Gay, The Role of Soils in International Climate Change Policy, International Yearbook of Soil Law and Policy, Springer International Publishing, 2017.

3. David Androff, Human Rights-Based and Good Governance Approaches to Social Development, Collective Book, Future Directions in Social Development, Springer Nature, New York,2017.

4. Donald K Anton-Dinah L. Shelton, Environmental Protection and Human Rights, Cambridge University Press, 2011.

5. Drago Guillaume, principes directeurs dune charte Constitutionnelle de Environnement, A.J.D.A, 2004.

6. Franck Dominique ,jalons pour une histoire de la notion de développement durable ,»Monde en développement ,vol 33, n129, 2005, pp2-5. Beat Burgenmeir ,économie du développement durable, De Boeck, Belgique, 2iéme édition, 2007.

7. Mac Darrow, The Millennium Development Goals: Milestones or Millstones?

Human Rights Priorities for the Post-2015 Development Agenda, hcoming Yale Human Rights and Development Law Journal, Vol. XV, March ,2012.

8. Michelle Kergoat, protection de l'environnement, liberté et droit de l'homme, in liberalisme et protection de l'environnement, l'harmattan, Paris 1999.

9. Danny Leipziger and others, Achieving the Millennium Development Goals The Role of Infrastructure, World Bank Policy Research Working, Paper No. 3163, 2016.

10.Jean-Marc Lavieille, Droit international de L'environnement, 2e édition mise à jour, Ellipses, Paris, 2004.

11.Reethu Singh and N. Soujanya , Green GSDP for Sustainable Development, Biodiversity for Sustainable Development, Springer International Publishing, Switzerland, 2017.

12.Sanjay Reddy and Antoine Heuty, Achieving the Millennium Development Goals: What's Wrong with Existing Analytical Models?, Harvard Center for Population and Development Studies, Vol. 14, No. 3, 2005.

13.Stephen M. Magu, African Gender Development Gap: Rethinking Strategies to Achieve MDGs, Millennium Development Goals (MDGs) in Retrospect Africa's Development Beyond 2015, Springer International Publishing, London, 2015.